تجديد التعليم العالي في العراق كيف ولماذا ؟

د . عماد علو

بدأ في شهر تشرين الأول الجاري عام دراسي جديد في العراق حيث توجه آلاف الطلبة ومن مختلف المراحل الدراسية إلى مقاعد الدراسة لتلقي العلم والاستعداد لمستقبل عراقي زاهر . ولما كانت الجامعات العراقية تمثل دائماً عقل المجتمع و بيت الخبرة ومعقل العلم في شتى صوره وأصنافه وصاحبة المسؤولية في تنمية ثروة أستهدف تبديدها هي الثروة البشرية ، لذلك فان المؤسسات التعليمية تعد من المقومات الرئيسية للدولة العصرية التي يطمح العراقيون اليوم لبنائها ، وعليه فان الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وإنشاءها وتطويرها ، أصبح من أهم الأولويات التنموية في عالم اليوم . كما أن تجديد وتطوير التعليم العالي وتحديثه يمثل أيضاً أحد الحلول الناجعة لخروج التعليم من أزمته الحالية المتمثلة في عجزه بمؤسساته التقليدية عن مواجهة الانفجار في الطلب على التعليم كماً ونوعا» في عصر يوصف بأنه عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتي . لذلك فإن تطوير التعليم العالي وتجديده لم يعد مجرد اختيار وإنما أصبح ضرورة يفرضها التغيير السريع في طبيعة المعارف والعلوم ، وكذا التغيير في بنى وأنماط وهياكل سوق العمل في عصر الأتمتة والمعلوماتية ، ضرورة تفرض قبل كل شيء تجديد فلسفة التعليم العالي قبل تجديد أنماط التعليم وبناه واستراتيجياته ونظمه وأشكاله ، وهذا يتطلب من الجهات ذات العلاقة وممن يهمه تطوير وتجديد التعليم في العراق أن يعرف ما يلي بدقة :.

•نطاق المشمولين بالتعليم العالي !

•كيفية الوصول بالجامعات العراقية لان تلبي حاجة أبناء المجتمع كافة للتعلم الجامعي!

•مدى قدرة الجامعات العراقية على تقديم الخدمة التعليمية للمجتمع كافة والتي تتوافق مع التطور العالمي وتتناسب مع احتياجات مجتمع المعرفة والمعلوماتية !

•إعادة دراسة وتقويم اتجاهات الاستثمار في التعليم وكيفية تسويقه !

ختاما» نخلص إلى القول بأنه لما كان التعليم الجامعي حقا» طبيعياً لأبناء المجتمع كافة (فالمعرفة حق طبيعي لكل إنسان) ، فتجديد وتطوير التعليم العالي في مرحلة التغيير الاجتماعي التي يمر بها العراق اليوم يعد عملية متكاملة متصلة الحلقات ، ونجاح أي عملية تغيير تتطلب استكمالا لكامل حلقاتها بدءاً بالإطار الفلسفي وانتهاءً بالنظم والاستراتيجيات.

التنسـيق والانسـجام بين مجلس القضاء الاعلى الاتحادي وقضاء إقليم كردستان

زهير كاظم عبود

تتكون السلطات الاتحادية في الدستور العراقي من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويتولى مجلس القضاء الاعلى أدارة شؤون جميع الهيئات القضائية ، ويعتبر مجلس القضاء الاعلى رأس الهرم القيادي في المؤسسة القضائية ، ويمارس عملية أدارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء في العراق الاتحادي ، وهذا الاشراف مطلق يمتد الى كل مناطق الاقاليم والمحافظات التي لاترتبط بإقليم ، حيث يقوم مجلس القضاء الاعلى على دعامة تعتبر أن السبيل إلى فرض حكم القانون هو نظام قضائي من ملاك مؤهل وحر ومستقل من التأثيرات الخارجية.

ويتشكل مجلس القضاء الاعلى من رئيس المحكمة الاتحادية العليا ورئيس ونواب محكمة التمييز الاتحادية ورؤساء المحاكم الاستئنافية الاتحادية ورئيس محكمة تمييز إقليم كردستان ونائبيه ويحضر الجلسة رئيس الادعاء العام و رئيس هيئة الاشراف القضائي.

ونص الدستور العراقي في أكثر من نص على أن السلطة القضائية مستقلة والقضاة مستقلون في عملهم لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولايجوز لاية سلطة التدخل في عمل القضاء أو في شؤون تطبيق العدالة .

هذه الاستقلالية التي أكد عليها الدستور ويتطلبها الواقع وينتظرها المواطن تؤهل القضاء العراقي لاستعادة تلك الهيبة والمكانة المشرفة بين السلطات الثلاث في العراق بشكل خاص حيث سجل التاريخ الحديث صفحة مشرقة للقضاء في العراق وفي المنطقة المجاورة للعراق أيضا .

وينظم عمل القضاء بشكل عام في العراق قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ الذي يمتد الى كل مناطق العراق ، وهو قانون بحاجة الى أعادة قراءة وتعديلات تتناسب مع واقع القضاء اليوم ، وما يتطلبه من أمكانية خلق نواة لقضاة للمستقبل يمكنهم تعويض الخلل والنقص المريع في بنية الجسد القضائي ، بعد أن اوغلت السلطة الدكتاتورية في ظلم القضاء العراقي وتهميشه وإضعاف دوره وتحديده ومنعه من ممارسة أعمال كثيرة تقع في أختصاصه النوعي .

ومجلس القضاء الاعلى يعتبر القيادة الاعلى للمؤسسة القضائية حيث يقود تلك المؤسسة في العراق الاتحادي ، ما يجعل جميع المؤسسات القضائية المتفرعة والعاملة في الاقاليم والمحافظات الاخرى تحت أشرافه بأستثناء محكمة التمييز الاتحادية .

وحيث أن الدستور أقر عند نفاذه إقليم كردستان والسلطات القائمة فيه إقليما أتحاديا ، وهذا الاقرار يمنح المقومات الدستورية لقيام الإقليم وسلطاته الثلاث بموجب نصوص الدستور ، فينسحب الاقرار الى دستور الإقليم الذي أوجبت المادة ١٢٠ من الدستور صدوره بحيث يشكل الانسجام وعدم التعارض بين الدستور الاتحادي ودستور الإقليم صورة منتظمة من صور التنظيم في دور السلطة القضائية في المركز أو في الإقليم .

كما أن دستور إقليم كردستان أورد نص المادة ١٣٠ وما بعدها جميع النصوص المتعلقة بالسلطة القضائية والتكوينات والمؤسسات التي تتشكل منها في الإقليم فنص على ما يلي : –

((السلطة القضائية في الإقليم مستقلة وتتكون من مجلس القضاء والمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز و مجلس الشورى و هيئة الاشراف العدلي وجهاز الادعاء العام والمحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها وهيئاتها وتنظم طريقة تشكيلها وشروط وإجراءات تعيين أعضائها ومساءلتهم بقانون.

المادة: ١٣١

أولا: يتكون مجلس القضاء من رئيس المحكمة الدستورية وأحد نوابه ورئيس محكمة التمييز وأحد نوابه ورئيس هيئة الاشراف العدلي ورئيس الادعاء العام ورؤساء محاكم المناطق الاستئنافية في الإقليم.

ثانياً: يتولى مجلس القضاء إدارة شؤون القضاء والاشراف على الهيئات القضائية وضمان استقلاليته وفقاً للقانون.))

وحيث ان الانسجام واضح وواجب في كلا الدستورين الاتحادي والإقليم ، وكما أن عمل المجلسين ضمن تحقيق غاية واحدة في تأمين العدالة وتطبيق القانون وتطوير القضاء ، فأن من الطبيعي أن يكون هناك تواصل وانسجام ومشاركة في العمل ضمن تحقيق اهداف مجلس القضاء الاتحادي مع التمسك بالاستقلالية حيث لاسلطان على القضاة الا للقانون .

ومع هذه الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء في الإقليم والمنسجمة مع الاستقلالية التي تتسم بها السلطة القضائية في الدستور الاتحادي ، يتحتم إيجاد نوع من التنسيق بين عمل مجلس القضاء الاتحادي وبين مجلس القضاء في الاقاليم ، وهذا التنسيق من الطبيعي أن يؤمنه مكتب يؤسس في الإقليم ويعمل به مرتبطا بالمركز ، يكون حلقة الاتصال والارتباط بين القضاء الاتحادي وقضاء الإقليم الذي يوجد فيه يديره قاض لايقل صنفه عن الصنف الثاني .

وفقا لهذا فأن ضرورة العمل القضائي وطبيعته توجب على مجلس القضاء الاعلى بما عرف عنه من أضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه في سبيل النهوض بالواقع القضائي وإصلاح النظام القضائي في العراق الاتحادي ، أن يجد الوسائل والطرق التي تبسط تلك العلاقة وتخلق نوعاً من الترابط المنسجم بين عمل المركز والإقليم .

إن «التنسيق بين السلطة القضائية في المركز والإقليم مهم لنواح عدة كتنفيذ الاحكام وتبادل الخبرات والزيارات الميدانية وتنفيذ أوامر القبض التي تصدر عن القضاء الاتحادي ومن قضاء الاقاليم.

ان الحاجة ستدعو الى ايجاد آلية للعمل المشترك خصوصا ما يخص تنفيذ الاحكام في الاقاليم وتنفيذ أوامر القبض الصادرة من إقليم ضمن أختصاص إقليم آخر، وكذلك بالنسبة لتنفيذ الاحكام والاستفادة من خبرات القضاة .

كما أن المهمة المشتركة توجب العمل والسعي لاستعادة مكانة القضاء العراقي بين الناس ، بما يحقق تلك الثقة والسمعة الطيبة التي نالها وسجلها بفضل تلك الاسماء التي حفرت احكامها وأحداثها في التاريخ العراقي الحديث ، إضافة الى تعويض الخراب الذي أصاب المؤسسة القضائية في الزمن الصدامي والسعي لترميمها ، وإيجاد البذرات التي تنشأ لتأخذ دورها ومكانتها لتسعى في سبيل النهوض بمفاهيم العدالة والحقوق ، والعمل بكل إخلاص من اجل تطبيق قانوني سليم للقوانين وتمسك شجاع للاستقلالية في القرار القضائي الذي نحتاجه اليوم بشكل ضروري .

لقد كان القضاء العراقي يتمتع بسمعة ومكانة متميزة في العراق ، ولمعت أسماء عديدة من بين أسماء القضاة العراقيين في الفترة الاخيرة من أمثال ضياء شيت خطاب ومحمد القشطيني وعبد الجبار التكرلي ومحمد أمين كمونة ومصطفى المدامغة وحسين محي الدين وعبد الرزاق عبد الوهاب ومدحت المحمود وساكن النوره جي وهاشم إبراهيم ولطيف الشيخ طه وسعيد العجيل وعبد الجبار محيسن المشعان وعبد الستار البزركان وطعمة شناوة وفاروق العامر وطالب سباح الشيباني وبايز أغا دزه ئي وأمير عبد الكريم حويزي وأحمد عبد الله زبير وجعفر ناصر ومحمد حسن كشكول وعبد القادر إبراهيم ونعيم العكيلي والعشرات من الاسماء اللامعة التي طرزت العمل القضائي والتي لايتسع لها المجال في هذا المقال ، ما يوجب اليوم على القضاء العراقي أن يستعيد تلك المكانة المتميزة بعد الوهن والخلل الذي اصابه ايام طيلة فترة الحكم الدكتاتوري ، كما يستوجب الامر أن يقوم مجلس القضاء الاعلى بالدور الاعلامي في نشر الثقافة القانونية خلال المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية إضافة الى تبسيط المفاهيم الدستورية والقانونية التي تعاني الناس عدم معرفتها.

التنسيق يوجب ايضا على مجلس القضاء في إقليم كردستان أن ينسق مع المركز من ناحية أعداد القضاة في المعاهد القضائية وأيجاد وسائل لتخريج قضاة للاحوال الشخصية (المواد الشخصية) للديانات غير الاسلامية من أبناء الايزيدية والمندائية .

أن رفع مكانة القضاء يكون في تمتين الثقة بين الجماهير وبين المؤسسة القضائية المستقلة بشكل عام ، إضافة الى حاجة القضاء العراقي اليوم الى إظهار معالم الاستقلالية والحياد والمواقف الشجاعة التي تميز بها القضاة الاوائل حتى يساهم القضاء في استتباب الامن واستعادة دولة القانون لقوتها وبسطتها وتطبيقها الدستور والقوانين بأمانة ، يعني هذا إن الاستقلالية لاتعني حياد القضاء وبقاءه خارج السلطتين أو تطبيقه القانون بشكل جامد لاروح فيه فقط ، أنما تعني ثقة المواطن من أمكانية مقاضاة المراكز الوظيفية والخروقات التي تحدث من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما تنمي المعرفة القانونية وثقافة حقوق الانسان التي يجب أن تنتشر بين العراقيين ، حيث أن القضاء هو صمام الامان ، كما أنه الملاذ الذي يمكن توفيره في أي وقت لمن يشعر بظلامة أو غبن أو حيف أو في مخالفة أو عدم تطبيق النص الدستوري بشكل صحيح .

والتنسيق ليس في قوانين الرسوم العدلية ولافي الاجراءات القانونية فقط ، بل يمتد الى العلاقة الجدلية التي رسمها الدستور العراقي سواء للإقليم أو المحافظات التي لم ترتبط بإقليم . حيث أن رسم آفاق التعاون بين المركز والاقاليم تعزيز لمسيرة العدالة وترسيخ لهيبة القانون ، فضلا عن توحيد الجهود لبناء اجهزة قضائية وعدلية قادرة على تقديم أفضل الخدمات للمواطن بما يلبي الحاجة المتصاعدة في قضايا المواطنين وبما يسهل سبل الوصول الى تحقيق العدالة.

مفارقات الأزمة المالية العالمية

امبرطورية تهوي وفقراء ينتحرون ودولة تعلن إفلاسها

سعد القصاب

الكوارث لاتكتفي ان تخلف خسائر كبيرة ، فهي ايضا تصنع المفارقات .

كارثة الازمة المالية العالمية ، والتي يحيا العالم الان خسائرها بالايين من الدولارات ،في جهات الارض الاربع ، تضع العالم امام اختيار شديد التعقيد والمفارقة . ليس لجهة صعوبة انقاذ النظام المالي العالمي بتصحيح اخطاء المؤسسات المالية العملاقة بشراء ديونها المعدومة ، اولجم شراسة المضاربين في اسواق البورصة العالمية ، بل في امكانية تجاوز تداعيات هذه الازمة وتأثيرها على مشاكل انسانية ، عالمية ، عالقة مثل الفقر والمرض ومشاكل اللاجئين والبيئة .

فكرة ان الاقتصاد بات هو من يتقدم ليخلق التاريخ ، ليس السياسة او الحروب بمفردهما ،تبدو صائبة تماما . خاصة نحن نتحدث عن عالم ، كانت امريكا فيه هي قطبه الوحيد حتى لماقبل اسابيع قليلة ماضية ، تاريخ بداية الازمة . فاقتصادها بحجم مايقارب الثلث بقليل من اقتصاد العالم، ما سرَع في بناء قدرتها العسكرية الهائلة ومن ثم اهل نفوذها السياسي في التحكم بالكثير من البلدان في الشرق كما في الغرب .

حتى تاريخ سقوط جدار برلين في نهاية الثمانينيات ، ونهاية الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ، كانت الايديولوجيات الشاملة ومن ثم السياسة وبعدها الحروب ، يمضيان معا كي يصنعوا تاريخا للعالم يختلف عن عالم اليوم . كان اكثر رأفة على الرغم من عديد التناقضات الذي حفل بها . فالحدث الذي تسبب في انتهاء ذلك العالم لم يصب سوى الافكار والسياسة ، والذي اكتفى بتفكيك المنظومة الاشتراكية . كان الضرر قد اصاب ايضا حلفاءها وليس العالم جميعا . ذلك يدعو الى الاعتقاد بان الاحداث التي يخلقها الاقتصاد اكثر شراسة من تلك الاحداث التي تصنعها الايديولوجيات والسياسة ، خاصة في عالم بات معولما في الكثير من ادائه .ان امريكا التي قادت مثل هذا العالم لمدة تجاوزت العقدين ربما هي الان من اكثر الدول ايمانا بمثل هكذا اعتقاد . لقد كان تأكيدها على اقتصاد مالي قائم على سياسة عدم التدخل والتباهي بريادتها لاصولية السوق جعل انهيارها حالة متوقعة. فالمفارقة هنا تكمن في كون امريكا تبنت اساليب عدة لسقوطها المدوي ، يضاف لها احتلالها العراق وافغانستان . يذكر الفيلسوف البريطاني جون غراي في مقالة له في جريدة الاوبزرفر ان « ماتراه اليوم هو تحول تاريخي لارجعة عنه في موازين القوى العالمية ، نتيجته النهائية ان عصر القيادة الامريكية للعالم قد ولى الى غير رجعة « .

يوم سوف يذكره التاريخ كثيرا بعد ولادة عالم جديد تواجه فيه امريكا مستقبلا غامضا كما يؤكد الفيلسوف ذاته .

ربما نجا من اقتصاد كهذا تلك الدول التي احتفظت لنفسها بسيطرة على رساميلها واسواقها ورفضت نصائح كانت تبشر بها امريكا وحارسها صندوق النقد الدولي .

ولكن ماكان غير المتوقع ان يصاب باضراره الفقراء واللاجئون . انها المرة الاولى في التاريخ الذي يؤدي سقوط الاغنياء فيه احداث اضرار يصاب بها الفقراء والمشردون . فقد حذرت منظمة الصحة العالمية من ان الازمة المالية العالمية ستسبب زيادة ملحوظة في المشكلات العقلية المتمثلة بالاكتئاب والاحباط اضافة الى حالات انتحار متوقعة ! . يؤكد مدير قسم الصحة العقلية في المنظمة « حتى الفقراء يمكن ان يتأثروا بالأزمة .. هناك ادلة لا لبس فيها على ان الانتحار مرتبط بالكوارث المالية ، لاتحدث عن انتحار (مليونير) وانما عن فقراء « .

يضاف الى هذه المفارقة ازمة انسانية طالت اللاجئين في العالم ، هؤلاء الضحايا الاكثر تضررا في الازمات الاقتصادية والسياسية .ففي ظل وجود ٣٢ مليون لاجيء ونازح ومتشرد في العالم ، اعربت عديد المنظمات الانسانية الدولية عن قلقها وشكوكها من امكانية تأمين مبلغ مليار و٨٠٠ مليون دولار كمساعدات انسانية للاجئين العام المقبل ، بسبب الازمة ذاتها . مايضيف للعالم مواجهة عواقب مفجعة تتمثل بصعوبة ايجاد حلول لمشكلة انسانية كهذه ، تؤدي الى عرقلة احلال الامن والسلام العالميين .

ولكن يبدو ان مفارقات الازمة المالية العالمية لاتنتهي عند حد ، فعدا اللاجئين والفقراء يتقدم العلماء ايضا بالشكوى ويحذرون من ان قطاع الابحاث العلمية قد تتأثر تأثرا كبيرا ، مايشكل ظاهرة مخيفة يواجهها العلم ، بعد تراجع الهبات المالية المقدمة من المؤسسات والحكومات والشركات ورجال الاعمال بكونهم اهم الممولين لهذا القطاع . اذ يعترف العالم ريتشاد ليكي ، اننا « كعلماء ، نحن ايضا خائفون جدا ! « .

والمفارقة الاخيرة تحققت عند اعلان رئيس حكومة ايسلندا ، من احتمال ان تعلن بلاده الافلاس ، نتيجة الازمة المالية الخانقة ، مايعني ان هذه البلاد باتت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها وعجزها عن دفع اثمان ماتستورده من بضائع وسلع والقيام بخدمات ضرورية فيكفي ايسلندا انها تعاني ديوناً تصل الى ٦٢ مليار دولار .

اي ازمة اوصلتنا اليها امريكا ، واي مفارقات صنعتها .. امبراطورية ستهوي وفقراء قد ينتحرون ولاجئون قد يزدادون عددا وعلماء يخشون من تراجع العلم،وتصورا دولة ستعلن افلاسها !.

زمانهم نوبل.. وزماننا فتوى الزلابية

سعيد الحمد
اعلامي بحريني

لا شك أن العديد من المثقفين والكتاب سوف يكتبون بمرارة عن المفارقة المؤلمة في دلالاتها.. ففي الوقت الذي كانت فيه لجنة نوبل تعلن أسماء العلماء الغربيين المستحقين لأهم جائزة عالمية لانجازاتهم العلمية الفائقة التميز والتي ستكون لها انعكاسات لافتة ومهمة من حيث تقدم البشرية.. في هذا الوقت بالذات تستغرق ولن نقول تغرق مجتمعاتنا العربية ومشهدنا الثقافي والاجتماعي العام في جدالات ساخنة وطاحنة حول ظاهرة الفتاوى التي انفلتت من جديد وهذه المرة بشكل يهدر ويبدد آخر ما تبقى لنا من بقايا عقلنا العربي المبذول أصلاً والمهدور أساساً في جدالات وسجالات بشأن ما تضخه آلة الفكر الخرافي ولن نقول الديني، فالدين من هذا الفكر براء من فتاوى خرافية مثل تحريم أكل الزلابية وفتوى عدم خلط خضراوات السلطة بين المذكر والمؤنث من أنواع وأسماء الخضار ومن فتوى إحلال وإباحة قتل ملاك وأصحاب القنوات الفضائية وغيرها من فتاوى لعل آخرها فتوى النقاب «الأعور» أبو عين واحدة الذي يبدو أنه توطئة ومقدمة تهيئ المناخ لاستحضار واستعمال «شادور» ونقاب طالبان التي بدأت الروح تعود اليها نتيجة الحالة التي تمر بها المنطقة الممتدة من هنا الى جبال الأفغان مروراً بكل البلدان الواقعة على طريق الحرير والتوابل والذي أصبح الآن طريق القنابل الفكرية والثقافية التي تسعى لإحياء مشروع أهل الكهف الأول بعد تراجع مشروع الصحوة السياسية ذات الغلاف الديني وما جرى في المشروع من مظاهر تفخيخ وتفجير وتدمير. إنها بالفعل مفارقة شديدة المرارة شديدة القسوة والوطأة على نفوسنا.. فهم هناك في الغرب «الصليبي الكافر والملعون على لسان البعض منا صباح مساء» يمضون بلا كلل في استكمال انجازاتهم وأعمالهم العلمية وكشوفاتهم المعرفية التي بهروا بها العالم ومن خلالها فرضوا وجودهم الذي لا يستغني عنه أشد مناوئيهم كراهية لهم والذين عندما يصابون بوعكة صحية عابرة سرعان ما يستقلون أول طائرة ليحطوا هناك في بلاد «الكفار» طلباً لنجدتهم وعلمهم وطبهم وطبابتهم وبحثاً عن دواء يشفي العليل منهم ويعيد له شبابه الذي مضى وما زال في النفس بقية من طلب للذات الدنيا لن يوفره له سوى هذا «الغرب» الملعون سراً وعلانية.. وهي حالة أخرى مريرة. لكنها في المجمل مفارقة شديدة المرارة عندما نكتشف بؤس الحالة العربية والاسلامية وهي تتخبط في صراع طويل، لم ينته حول فتاوى الخرافات التي يدفع بها بلا هوادة، فيما البَعض الآخر يطلع علينا بنسخة مهترئة من خطابات ومن أفكار ومن مقولات وكتابات يومية مرسلة بين الناس تزيف وعيهم وتسلبه بعد أن تعمل فيه تشويهاً حيث الأسطوانة المشروخة تديرها عقلية المؤامرة والتي ما زالت ترى في جائزة نوبل العالمية مجرد «جائزة امبريالية تحركها اصابع الصهيونية والاستعمار لا تمنح الا وفق شروط مصالح الامبريالية الابتزازية ومشاريع الهيمنة». وهكذا تزداد الحالة العربية والاسلامية سوءاً وتستمر غيبوبتها المزدوجة ما بين ثقافة الخرافة متجسدة في تلك الفتاوى، وما بين ثقافة ترفع راية التحرر والتقدم لكنها «وهنا المفارقة الأخرى»، تلتقي وتتعانق في منتصف الطريق مع ثقافة الخرافة من حيث منهجها القائم على أساس عقلية المؤامرة لتصبح النتيجة واحدة هي تغييب الوعي من جهة وتقييده من جهة أخرى..!! انها بالفعل حالة مستعصية على الفهم مستعصية على الحل لا تملك سوى اعادة انتاج أفكارها المأزومة وتدوير أزماتها بمثل هذه الأفكار التي لا تملك البديل الحقيقي والحل الحقيقي بما يترك فراغاً واسعاً من الطبيعي في اجوائه، أن تتمكن الفكرة الخرافية والمشروع الثقافي الخرافي الذي يغرقنا في جدالات وسجالات ومناقشات نفتح لها الأرض والفضاء حول قتل أو تعزيز أو مجرد جلد ملاك الفضائيات و آكلي الزلابية وخالطي خضراوات السلطة. وفيما هم هناك في الغرب يتفوقون على العالم بمزيد من الانجازات العلمية الكبيرة لا نملك هنا إلا أن نقتل الذات أو نجلدها.. وهل هناك من مفارقة أكثر بؤساً؟!.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com